لبنان: نجاحات تنتظر حزباً

عجيب من أين يأتي لبنانيون «نظيفون» بهذه القدرة على تحقيق انتصارات انتخابية

محلية، في نقابات وجامعات. سبب التعجب أمران: أولاً لأن مجتمع انتفاضة 17

تشرين 2019 عجز عن إنتاج حزب أو تيار لديه خطاب سياسي عام ومفصل

في آن، وبرنامج متكامل، يواجه فيه السلطة وأحزابها ومؤسساتها وعصاباتها.

ثانياً لأن تسرّب طاقات الطبقة الوسطى ونخبها أخرج من البلد نسبة هائلة من

أكاديميين وأطباء وصيادلة وممرضين ومثقفين ومحامين ومهندسين وتقنيين

وخبراء معلوماتية وصحافيين ومشتغلين في باقى المهن الحرة... هم بشكل عام

الأكثر تفلتاً من الطوائف وأحزاب السلطة، أي أنَّه، من دون ادعاء إطلاق نظرية علمية

في ظل غياب الأرقام والإحصاءات، يمكن الافتراض بأن مَن يهاجرون منذ عامين،

هم في غالبيتهم ممن يمكن تسميتهم جمهور انتفاضة 17 تشرين. بكلام آخر

ومبسَّط (وغير علمي)، يمكن افتراض أن من يبقى في البلد من جمهور السلطة

وطوائفها وأحزابها ومليشياتها، هم أكثر عددياً من المعسكر الآخر، معسكر أعداء

السلطة . العصابة التي نُطيل عمرها في كل مرة نكذب فنقول إن لا ناس تدعمها ولا

استحقاقات لبنانية عديدة جرت على امتداد العامين الماضيين، سجلت انتصارات لم

تُحزن إلا حزب السلطة الأول، حزب الله، وباقى أركان ما صار يسمى على سبيل

تسهّيل النقاش، المنظومة الحاكمة التي يستحيل كسرها واستبدالها في ظل العزوف

المتواصل عن السياسة والأحزاب عموماً في معسكر «17 تشرين» من جهة، وفي

وجود مليشيا مسلحة اسمها حزب الله تمنع حدوث أي تغيير ديمقراطي في البلد.

في الأمس، اكتسح مهندسو «النقابة تنتفض» انتخاباتهم المهنية في بيروت فأوصلوا

نقَّيباً منهم (عارف ياسين) وغالبية ساحقة في مجلس النقابة وباقي الهيئات التابعة

للإطار النقٰابي الأكبر في لبنان والأكثر نفوذاً، تليه نقابتا المحامين والأطباء. وفي

نقابة المحامين فاز معسكر «17 تشرين» أيضاً قبل عام ونصف العام بنقيب يقولون

إنه منهم (ملحم خلف). وفي أكبر الجامعات، أي «الأميركية» و«اليسوعية»، سبق أن

سجلوا في الأشهر الماضية انتصارات في وجه اتحاد أحزاب السلطة. ما الذي يمنع

إذاً أن تنجّح جماعة الانتفاضة الراغبة ببناء بلد طبيعي ودولة مواطنين، لا طَّائفيةً

وديمقراطية، في انتخابات برلمانية عامة إن حصلت في موعدها ربيع عام 2022؟

في انتخابات الأَطباء والمهندسين والمحامين واتحاداتُّ طلاب الجامعات في لبنان،

تحضر القيود الطائفية غالبا، لكن على شكل أعراف ليّنة يمكن تجاوزها أو تعديلها

و الالتفاف عليها مثلما حصل في انتخابات نقابة المهندسين في بيروت قبل أيام،

على عكس الاستحقاق البرلماني المرسوم بضوابط طائفية منصوص عليها في

الدستور وفي قانون انتخابي لا مثيل له في العالم. ذلك قد يكون سبباً أولاً. ثم إنَّ

الانتخابات النَّقابية والجامعيَّة والمهنية عموَّماً، يمكن حصر خطاباتها وبرامجها وأدبياتها وحملاتها في عناوين محلية تتعلق مباشرة بالمهنة وشؤونها ومشاكلها،

مع عنوان سياسي وطنى عريض يترك مجالاً لعقد اتفاقات وتحالفات بين تيارات

ومجموعات غير متفقة بالكامل سياسياً. حصل ذلك بوضوح في انتخابات

المهندسين، يوم الأحد الماضي، إذ تحالفت 25 مجموعة من روابط «17 تشرين»

على خوض المعركة معاً. 25 مجموعة من يمين ويسار ومنشقين عن أحزاب السلطة

ومتضررين من حكم العصابة، لا طاقة لهم على حشد عشرات ومئات آلاف

الأصوات لمرشحين يختارونهم في استحقاق انتخابي. 25 مجموعة حشد أفرادها

5798 صوتاً لنقيبهم من أصل 8734 مهندساً، وهو رقم يصعب أن يضاعفوه

في استحقاق نيابي بموجب ما يعرف في لبنان بـ«تجيير» الأصوات، أي الطلب

من كتلة ناخبة التصويت لمرشح أو لائحة. التغيير نحو دولة مواطنين، ديمقراطية

علمانية لا سلاح مليشيات يحكمها ولا سياسيين فيها تابعين لدول أجنبية، يحصل

بالسياسة وبالأحزاب لا خارجهما، وإلا يكون تغييراً نحو الأسوأ. معاداة السياسة

يسار «إلى اليمين دُرْ»

على يمينها، إن لم تكن حتى متفوقة عليها. وهنا نموذحان:

يتعلق النموذج الأول بموضوع الاستيطان وتوسعته، لا سيما في الأراضي المحتلة منذ 1967. فأخيراً، وفي سياق إجمال عهد بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة الاسرائىلية 12 عاماً متواصلة، جرى الكلام في هذا الموضوع بقدر ملفتٍ من الامتعاضُ لدى قوى تعتبر نفسها تقف عن يمينه، أشارت إلى أنَّ أعمال البناء في المستوطنات في أراضي 1967 في ذلك العهد، لجهة المعدل السنوي، ظلَّت أقل مماًّ كانت عليه إبّان فترات حكومات لمّ تكن محسوبة على اليمين، على غرار حكومتي إيهود أولمرت (2005 - 2008)، وإيهود باراك (1999- 2001). وبلّغت أعمال البناءّ هذه نقطة الذروة، كما تشير الإحصاءات الرسمية، في فترة حكومة باراك، حين كان رئيساً لحزب العمل (بسيار)، فمعدّلها عام 1999 بلّغ 3491 وحدة سكنية حديدة

وبلغ 4958 وحدة في العام الذي تلاه، وهو أعلى معدّل على مرّ جميع الأعوام. سيقول بعضهم بحق إنٌ موضوع الاستيطان والسيطرة على الأرض عابر للأحزاب في إسرائيل، وإنّ تطورات كثيرة حدثت فيها، بما في ذلك بعد فترة اتفاقيات أوسلو، أثبتت، بما لا يدع مجالاً لأيّ شك، أنّ القوة الأكّثر نفوذاً داخل الحكومات الإسرائيلية هي قوة المستوطنين «الكولون» في أراضي 1967، لكن في الوقت عينه من شأن هذه العطيات أن تعيد الأمور إلى أصولها، في كلّ ما يخص سسألة الاصطفاف السياسي في دولة الاحتلال.

النموذج الثاني مرتبطٌ بما يُعرفُ بإحياء «يوم التاسع من أغسطس/ آب» بموجب التقويمُ العبري والذي تصادف فيه، حسب العُقيدة الدينية اليهودية، ذكري خراب الهيكلين اليهوديين منّ البابليين والرومان، فالوقائع الإسرائيلية تفيد بأنّ إحياء هذا اليوم كان في السابق بمثابة حكر على أطياف معينة في الحركة الصهيونية، وليس دعا منذ عام 1934 إلى إحداء ذكري خراب الهيكلين، معتبراً أنَّه لولا مثايرة اليهور" على هذه المراسم لما قامت للحركة الصهيونية قائمة، ولما استجمعتهم من حولها. لتحقيق غاية «ترميم اليسار الصهيوني» كونه، في الوقت ذاته، ممن تبنّي أفكاراً

لسيطرة إسرائيل. وجرى توسيع ألناطق المشمولة في «برنامج ألون» بمقدار كبير، في 1973، عبر «برنامج غاليلي» الأكثر غلوًا. وبشكل تدريجي، حدثت نقلة كبيرة في مفاهيم وتصورات سابقة، لا سيما حيال المناطق الحدودية، والاستيطان.

وسط تجمعاتهم، ليقتصّوا منهم بالطرق

لْشريرة المعروفة، ولَكي تُكرَّس «النُّورة» لَهُ

وحده! رسم خطأ رمادياً بينه وبين دولة

«ولانة الفقيه»، مخادعاً ومتخادعاً، لكنه

كثيراً ما كان يطير إلى قم، ليُظهر ولاءه

ويعود محمَّلاً بالوصايا والأوامر التي

ترسم له الطريق. هذا هو «هيباً» الجديد

يقف مرّة أخرى مصارعاً طواحين الهواء،

معلناً أنه سيقاطع الانتخابات المقيلة،

وأنه لن يغطّى أياً من أعوانه ممن يرومون

الدخول في حلبة المنافسة الانتخابية،

ومعلنأ سحب اعترافه بحكومة مصطفى

الكاظمي والحكومة اللاحقة. جرى هذا

كله بعد أنام قليلة فقط من «بشارته»

بأن تباره سيحصد الأصوات الأكثر في

الصناديق، وسيسمّى هو رئيس الوزراء

القادم. ولهذه المواقف المرتبكة المتناقضة

ما يشبهها في سيرة «هييا» القديم الذي

اعترف، في نهاية الأمر، بخيبته، وقرّر

اللافت أن «انقلاب» مقتدى حصل بعد

واقعة حريق مستشفى الحسين في مدينة

الناصرية الجنوبية الذي لا تزال جراح

ضحاياه طريةً ومفتوحةً على مد النظر،

وكأنه يقول لنا: انتظروا حرائق جديدة

ن تعرفوا من يوقدها، ومن أين تأتى

شرارتها التى لن تترك طفلاً أو امرأة أو

شيخاً عجوزاً لتضمّه إلى الوقود المطلوب

للشروع بمرحلة جديدة ليست الانتخابات

سوى واجهتها المكشوفة، مرحلة مجهولة

التفاصيل، مجهولة المعادلات، لكنها

تضمر، على ما هو واضح، تفكيك بلد له

من العمر خمسة آلاف سنة، ووضعه على

ومقتدى في هذا يحاول النأى بنفسه عن

الحرائق وآلتراجيديات التي عاني منها

العراقيون 18 سنة عجفاءً، مصطنعاً

براءته من كومة الخطايا التي ارتكبها

جهاراً نهاراً، وموحياً برغبته في اعتزال

السياسة، والانزواء متفرّغاً لأمور الدين،

وزاهداً في أمور الدنيا، تماماً كما أراد

وعلى أية حال، هذا «الانقلاب» المفاحر؛

عنى بداية مفاجآت غير محسوبة، قد

تصلّ إلى حد تغيير المشهد العراقي

ىكامله، وهو ما عبّرت عنه جهات دولية

وإقليمية بدأت تدرك أن بقاء الحال على

ماً هو عليه يُنذر بمخاطر قد تتجاوز كل

هيبا الراهب أن يفعل.

الخطوط الحمر المعروفة.

مشرحة التقسيم والوصاية الأجنبية.

الهجرة إلى بلاد لم يسمّها.

ماذا بعد «انقلاب»

بيد اللطيف السعدون

فال مقتدى الصدر مرّة إنه معجب برواية

هكذا ببدو لنا هبنا الراهب متجسّداً ف مقتدى الصدر الذي اختبرناه نحو عقدينً. لا يقيم على حال، ولا يقرّ له قرار، فهو ما ن يعلن موقفاً ما، حتى يعلن النقيض في ليوم التالي، وقبل صياح الديك أنشأ أولي لمليشيات بعد الاحتلال، وأباح لأتباعه قتل الخصوم من خلال «حيش المهدى» ذي الرايات السود الذي حلَّه بعدما أصبح ُمرَّه مفضوحاً، ثم أردقُه بملتشيبا «سيراياً لسلام» و«لواء الدوم الموعود» اللتين ل يكن أفرادهما أقلّ شيراسيةً أو أقلّ ولوغاً

قد لا يملك المرء جواباً جازماً عن السؤال في ما إذا كان إقدام مندوبي ما توصف بأنَّها أحزاب يسارية صهيونية في الحكومة الإسرائيلية الحالية على تأييد بعض السياسات والإجراءات التي تنمّ عنّ مواقف يمينية فاقعة هو تأييد اضطراري تحت وطأة الانضباط الائتلافي، أو أنه ناجم عن تماه حقيقي. بالرغم من ذلك، يمكن الإشارة إلى مواقف كثيرة بدرت في السابق عن هذه الأحراب، ولا تُخجل تلك التي

على جميعها، إلى أن حثّ أحد كبار قادة الطيف العمالي على إحيائها لتوثيق صلة حاضر اليهود بماضيهم السحيق المؤسطر. هذا القائد هو بيرل كتسلنسون الذي وللعلم، هذا القائد هو نفسه الذي تتواتر في الفترة الأخيرة نشاطات استعادة إرثه،

يوضح هذان النموذجان ماهية اليسار الإسرائيلي، فهو استيطاني لا أقلَّ من اليمين، ومسيانيته تشكل واحدةً من لزوميات المشروع الصهيوني، كما كانت الحال دائماً، بما من شأنه ألَّا يترك أيّ مجال لوهم بأنّه سيجلب معه تغييراً انعطافياً. ولا يُعدّ حاضر هذا اليسار منقطعاً عن الماضي، كما نوّه الكاتب في مناسباتٍ عديدة. فأول برنامج استيطاني في أراضي 1967 (برنامج ألون) صاغه حزب العمل بعد فترة وجيزة من انتهاء حرب يونيو/ حزيران 1967، وكانت غايته ترسيخ وجود إسرائيلي ثابت في المناطق الاستراتيجية في الضفة الغربية، من خلال شمل حدّ أدنى من السكان الفلسطينيين في تخوم هذه المناطق، والمُعدّة لأن تبقى خاضعة

مقتدات أخيراً؟

پوسف زیدان «عزازیل». وقد یکون هذا لإعجاب هو السرفى تماهيه وتوافقه مع الراهب هيبا الذي ظهر في الرواية وهُو يتلقى الأوامر والنواهي من عزازيل لشيطان الذي بأمر وينهي، فيما هيبا بطيعه ويخضّع لارادته، على الرغم من سُكوكه في أفكار لاهوتية عديدة، ومنها ما يتعلق بطبائع البشر والشياطين، وعلى الرغم من صراعاته بخصوصها، نلك الشكوك والصراعات التي دفعته، في النهاية، إلى تقرير الخروج مّن الدير، والتخلي عن أفكاره، وإنكار كلُّ ما فعله فَّي، لسابق، لأن «خدمة الله لا تكون في المعابد والهياكل الفارهة، إنما في قلوب أَلمؤمنين الذين يظلون قاصرين عن إدراك هذا العالم كل ما فيه». ولم يقصح هنيا عن الجهة التي يروم الهجرة إليها، لأنه لا يريد من تباعه أن بلحقوا به، لكن القارئ بستشفّ ما لم تقله الرواية في أن هيبا، وقد هجر لدير أكثر من مرّة، وسيعود هذه المرّة يضاً، لأنه لا يستطيع فكاكاً عن الدير، وقد ربح من خلاله غنائم كثيرة، عادة ا بقدّمها أتباعه، كذلك توافرت له عبره سهرةٌ عريضةً لا يريد إهدارها.

بالدم من سابقيهم.

انسجب من «العملية السياسية»، وهاجم لانتخابات البرلمانية مرّات ثلاثاً قبل أن نجيء الرابعة. وفي كل مرّة كان يعود إلى لسأحة، ويتحالف تياره مع قوى أخرى يدخل الانتخابات، ويشارك في السلطة، ويحصل على وزاراتٍ لبعض مريديه، وبشكّل «لجاناً اقتصادية» تأخذ حصّتها من المال العام لتوفره له ولأتباعه، من دون قيب. حرّض على ثوار تشرين «الجوكرية إ وأبناء السفارات»، وزرع أنصاره من حملة المسدّسات الكاتمة والسكاكين

الشارع الفلسطيني المتواصلة ضد السلطة الوطنية وقيادتها، منها الاستراتيجي المتعلق بفشلها في إنجاز مهامها المركزية، السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى استبدادها وفسادها وعجزها عن بناء مؤسّسات وطنية قوية وراسخة، ومنها التكتيكي والمرحلي، المتضمن الهرب من إجراء الآنتخابات آلرئاسية والتشريعية ثم العجز عن نجدة هبّات القدس ومعركة سيفها، وأخيراً حادثة مقتل الناشط نزار بنات في أثناء اعتقاله من جهاز الأمن الوقائي التابع للسلطة في نهاية الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) وفشل هذه الأخيرة في تقديم إجابات وتفسيرات

ثمة أسباب وخلفيات عديدة لانتفاضة

منطقبة ومقَّبولة تُحاُه الحادثة. استراتيجياً، يمكن القول إن السلطة فشلت في هدفها المركزي ومبرر وجودها أصلأ المتمثل بنقل الشعب الفلسط من مرحلة التحرّر الوطني إلى السيادةً والاستقلال وتقرير المصير، علماً أنها كانت تصف نفسها، طوال العقود الثلاثة الماضية، جسرا باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كأملة السيادة وعاصمتها القدس، مع حلُّ عادل لقضية اللاجئين وفق الشرعية الدولية، لكنها تحوّلت، بدلاً من ذلك، إلى قناع أو أداة أو وكيل لأرخص احتلال في التاريخ، كما يردّد دائماً رئيس وزرائها، محمد آشتية الذي اعتبر ولا يزال رفع كلفة الاحتلال

أثــارت مــا بـاتـت تـعرف بــ «فضيحـة

بيغاسوس» ردود فعل كثيرة على

مستوى العالم، ولا يعتقد أن التفاعل

سيبقى حبيس التنديد والاستنكار، أو

تلك التى تنفى الفضيحة وتتبرّأ منها،

لأن تبعآت ما تم الكشف عنه أخطر من

كون الأمر يتعلق بالتنصِّت على هواتف

شخصيات عامة، وإنما بالأسئلة التم

تطرح اليوم بشأن ضرورة وضع قوانير

تحدّ من تطاول التكنولوجيا على

الحياة الخاصة للأفراد، والاستعمالات

غدر القانونية للمعلومات التي يمكن

الحصول عليها من تلك العمليات

اللاقانونية وغير الأخلاقية، والتي غالباً

ما يتم تبريرها باسم الحفاظ على الأمن

القومى ومكافحة الإرهاب والحريمة

كشف التحقيق الـذى شـاركت فيـه عدة

مؤسسات إعلامية دولية ذات مصداقية

كبيرة عن أكبر عمليات تجسّس

بطلتها حكومات، وضحاباها ناشطور

وصحافيون وحقوقيون، بالإضافة

إلى سياسيين بينهم رؤساء حكومات،

وعسكريون، ورجال أعمال. ولم يسلم من

عمليات الاختراق أفراد من أسر ملكية

في المنطقة العربية. وطبقاً للمعلومات

المتوفرة، من خلال ما نشرته وسائل

الإعلام التي أنجزت التحقيق، فإن برنامج

التجسس الإسرائيلي «بيغاسوس»

استهدف أكثر من 50 ألفّ هاتف شخص

لشخصيات عمومية في العالم، أغليها ف

بلدان معروفة بمراقبة مواطنيها، الدو

العربية في مقدمتها ، حيث يشير التحقيق

إلى أن نسبة كبيرة من الأرقام التي تد

التجسس على أصحابها توجد فى المغرد

الذي أظهر التحقيق أنه استهدف أكثر من

عشرة ألاف هاتف شخصي، تليه الامارات

كاريكاتير

والـذي فشلت فيه أيضاً فشلاً ذريعاً. بتفصيل أكثر، يمكن القول إن السلطة أزالت عن كاهل الاحتلال مسؤولياته الأساسية تجاه الشعب الفلسطي وفق القوانين والمواثيق الدولية ذات الصلة (اتفاقية جنيف الرابعة تحديداً)، وهى تقوم عمليأ بدور الزبّال والدركى ومفتّش الصحة، حسب التعبير الحرفيّ لملك الأردن الراحل حسين بن طلال، والذى كان قد رفضه بعدما عرضته عليه إسرائيل طوال من 1967 إلى 1974.

ومقدولة مع الدولة العبرية، وفق قرار

العربية في 1974.

وعندفناتك

على هامش فضيحة بيغاسوس

والسعودية والبحرين، بالإضافة إلى

ول معروفة بسجلها السلبي في خرق

حقوق الإنسان، مثل المكسيك والمجر وأذربيجان وكازاخستان وباكستان، كما

أورد التحقيق وجود أرقام تم التجسّس

عليها فى قطر واليمن وفرنسا والهند

ومن قراءة الاستنتاجات التي كشف عنها

هذا التحقيق الذي ما زالت وسائل الإعلام

التى أشرفت عليه تنشر معلوماته عبر

حلقات، يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات

أولية: الأولى أن التجسّس استهدف،

بالدرجة الأولى، الصحافيين والنشطاء

والحقوقيين، ما يعني أن الأنظمة غير

الديمقراطية باتت تستعمل وسائل

التجسّس والمراقعة لاخراس منتقديها

ومعارضيها. وفي هذا مسُّ بحريَّة

الصحافة وحرية التعبير التي تعتبر

جوهر قيمة الحرية الذي بدونها لا يمكر

أن تقوم قائمة لأى مجتمع. ولا غرابا

أن تركز ردود فعل الحكومات الغربية

المندّدة بعمليات التجسّس هذه على ما

ينطوى عليه فعل مراقبة الحياة الخاصة

للصحافيين من تأثير كبير على حرية

الصحافة التي تعتبر قيمة مقدسة في

تتعلّق الملاحظة الثانية بخطور

البرنامج الذي تم استعماله في عملنا

التجسس، وبمّا أن التحقيق يفّيد بأز

الهواتف المستهدفة خضعت للمراقبة

منذ 2016، فهو يكشف أن الدول العربية

الواردة أسماؤها فى التحقيق باعتبارها

«متهمة» بالتجسّس على مواطنيها

كانت تستعمل هذا البرنامج، حتى قبل

عمليات التطبيع التي أقدمت عليها الدول

«المتهمة» نفسها مع الكيان الإسرائيلم

نهابة عام 2020. تتعلق الملاحظة الثالثا

بحب أن تقف فقط عند بنانات التنديد

والأخيرة بالمسؤولية القضائية التي لا

دول كثيرة في الغرب.

لماذا انتفض الشارع الفلسطيني ضد السلطة؟

ومثل ذلك العامل الجوهري وراء قناعته باستحالة التوصل إلى تسوية عادلة مجلس الأمن رقم 242، وبالتالي قبوله الأعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحددا للشعب الفلسطيني في قمة الرباط

كأنها لمواطني الداخل فقط، أي الضّفة الغربية وقطاع غزة، حتى من دون القدس، مع تجاهل تام أيضاً للفلسطينيين في الأراضى المحتلة عام 1948. ارتباطًا بما سبق، تمكن الإشارة إلى الاقتتال والانقسام السياسي والجغرافي بين حركتى فتح وحماس، والضفة الغربية وغيرة، والدي كان نتاحا للمعطيات السابقة، وأدّى، ضمن أسباب أخرى طبعاً، إلى تعطيل الحياة السياسية والديمقراطية، وعدم إجراء الانتخابات سنوات طويلة، ثم استغله

الصحفيين وأصحاب الرأي. فيمكن الحديث عن عدة تطورات مهمة، حدثت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، أؤلها وأهمها الهربمن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بعد انتظار 16 عاماً بحجة عدم موافقة الاحتلال على إجرائها في القدس، فيما بدا عذراً أقيح

من ذنب، خصوصا بعد هيّات المدينة

مدوّياً، بعدما عجزت عن الاستفادة من قدراته وإمكاناته الهائلة متعددة الأبعاد

المتنالية ضد الاحتلال التي كرست هويتها الفلسطينية العربية، وأكدت

召

www.alaraby.co.uk [] AIAraby.

الأنظمة غير

ومعارضتها

الدىمقراطىة باتت

التحسّس والمراقبة

والشجب، وقد بدأت وسائل إعلام فرنسية

بتحريك شكاوى قضائية ضد محهول

مام قضاء بالادها لمجاسية الأنظمة

التي تجسّست على هواتف صحافييها.

ولكن لا يجب أن تصرف هذه الشكاوي

الانتباه عن المسؤول الأول والأخير عنّ

واضعى هذا البرنامج، وهي الشركة

الإسرائيلية، ومن خلفها الدولة العبرية

وأجهزتها الأمنية، لأنه لا يمكن تصديق

ن الأمر يتعلق بشركة توجد في «وادي

السليكون» في أميركا، وإنما بدّراع من

الأذرع التكنولوجية لأجهزة الاستخبارات

الإسرائيلية. وفي هذه الحالة، لا يجب

فقط إنزال أشد العقاب على كل المسؤولين

بتدرُّج مسؤولياتهم من المخترع إلى

المستعمل، وإنما يجب سن قوانين دولية

تضع حدًا لأي خرق في المستقبل لحياة

الأشخاص الخاصة، وتحمى ما تبقى من

هامش ضيق من الحرية يسمح للنَّاسُ

بالتنفس، بعيداً عن رقابة «الأخ الكبير»

(كاتب وإعلامي مغربي)

الذي بات يسكن كل واحد منا.

لإخراس منتقديها

نستعمك وسائك

والمستويات، بل وتصرّفت طوال الوقت

في السياق الاستراتيجي أيضاً، عجزت السلطة عن بناء منظومة حكم رشيد ومؤسّسات شفافة ونزيهة وجدّية، حتى لو طالت المرحلة الانتقالية، ويدت كأنها

استنساخ فظ وخشن لمنظومة الفساد والاستبدأد العربية، بعدما كانت منظمة التحرير استنساحا ناعما ولطيفا لها، وفعلت ذلك في مواجهة شعب تبلغ نسبة الأمية فيه صفر تقريباً، ويملك طاقات ومواهب وقدرات كبيرة، مستندة إلى إرث نضالي وجهادي كبير في الداخل والشتات. وقى ما يخص الشتات تحديداً، حيث يعيشَ أكثر من نصف الشعَّب الفُلسطيني، كان فشل قيادة السلطة

الرئيس محمود عباس لحلّ المجلس التشريعي المُنتخب، بعد تهميشه وتعطيله ستوات بموازاة فرض هيمنته التامة على الهيئات القضائية، بحيث بات بتحكِّم تماماً بالسلطات الثلاث، . التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع تضييق على السلطة الرابعة وملاحقة هذا استراتيجياً. أما تكتيكياً ومرحلياً،

عحزت السلطة جبهاتِ ومعارك استنزاف إضافيَّة ف الفلسطشة عن نناء منظومة حكم رشيد ومؤسّسات شفافة ونزيهة وحدية رفضها الخضوع للاحتلال ومشيئته،

المقصّرين والمتورّطين.

تبدّت أيضاً سوءات السلطة التي غابت تماماً عن المشهد، وتركت مواطنتيها في مواجهة بطش الاحتلال والمستوطنين وإجرامهما، بل إن هبئة الدفاع المدني التابع لها رفضت إرسال عربات إطفاء معدات ذات صلة خاصة، تحسباً لاندلاع . حرائق أو وقوع حوادث في أثناء فعاليات البلدة المتواصلة ضد المستوطنين وجيش

وأخيراً، كان مقتل نزار بنات في أثناء اعتقاله من جهاز الأمن الوقائي بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، والقَشُّة التي قصمت ظهر البعير، كون الجريمة إلى هذا الحد أو ذاك اختصرت المعطيات السابقة

وتناسوا خلافاتهم، وظهروا بمظهر

الوطنى الذي يتنازل عن كل شي مقابل

الاحتلال، لكيح جماح الشارع الفلسطين في الضفة الغربية، ومنعه من التضامر بقوة مع الهبّات والمعركة، وبالتالي فتح مواجهة الاحتلال المرهق على جبهات القدس وغزة. في السياق، تمكن الإِشارة كذلك إلى صفقة، بل فضيحة تبادل لقاحات كورونا بين السلطة وإسرائيل، ىكل ما للكلمة من معنى. وحسب تقرير . لجنة تقصي الحقائق غير الرسمية فقد شهدت الصفقة - الفضيحة قصورا إداريا وفنيا وسياسيا وعجزا عن قيام المؤسسات بمهامها، بعدما تلاعب بها الاحتلال. وذهبت هيئة النزاهة «أمان» إلى أبعد من ذلك، متحدّثة عن وحود . شُنهات حنائنة، وطالبت بتحقيق جدي ذى أنياب، لتحديد المسؤوليات ومحاس

في أيقونة المقاومة الشعبية، بلدة بيتا،

كلها أي طبيعة السلطة ودورها ومهامها وتحولها إلى سلطة قمعية من دون أي سُهر أو رعَايةً لحياة الناسّ في مناّحيهاً المُخْتَّلِفَة، ناهيك عن الفشل الاستراتيجي في تحقيق أمالهم وطموحاتهم الوطنية ي السيادة والاستقلال وتقرير المصير. لشعبى ضد السلطة وممارساتها القدامِي التي تَنتمي إليها قيادة السلطة، خصوصاً في ظل الأُجواء التي أحدثتها تشبه أجواء ما بعد معركة الكرامة 1968 التى أدّت إلى تغيير قيادى فلسطين جذري وهائل أنذاك، أوصل، للمفارقه،

على تغيير كبير في المشهد الفلسطيا يحدث ذلك بتوافق وبشكل سلمم الأهداف التي وضعتها هي بنفسهاً.

وعُموماً، يشبه مشهد أنفجار الغضب القمعية الموجات الأولى من الثورات العربية التي أسقطت أنظمة الفلول علماً أنها وصلت إلى نهاية الطريق، المنظومة السياسية الحالية التي باتت نى نهاية طريقها. وقى الأخير، وبناء على ما سبق كله، يمكن الاستنتاج أننا بتنا أمام نهاية مرحلة الرئيس محمود عياس، وريما

مرحلة حركة فتح المشتتة والمنقسمة، والَّتي تحولت «تقريباً» إلى حزَّب سلطوي مترهل ومستبد. وبالتأكيد نحن مقبلون مع انتخابات أو بدونها، ويفضل أنَّ وديمقراطي وهادئ للتفرغ للمعركة المركزية مع الاحتلال، بعدما عجرت القُيادة الحّالية عن حسمها، وإنجاز (كاتب وإعلامي فلسطيني)

هذا الفشك فى لسا

66

علماً أن الجميع يعرف أن السلطة هربت

منها، لخشيتها من الهزيمة وكون

المرسوم الانتخابي حرّك المياه الراكدة،

وأظهر الإجماع على ضرورة القيام

بإصلاحاتُ ديمقراطية جدّية وواسعة في

لمنظومة السياسية تشكل عام، وتحديداً

منظمة التحرير بصفتها الإطار القيادي

المرجعي الأعلَى للشعب الفلسطيني. في العوامل والمعطيات التكتيكية، نلحظ

عجز قيادة السلطة وصمتها في أثناء

. هَنَاتُ اللَّدينة القدس فَى إبريل/ نَّيسان،

ثم معركة سيفها في مايو/ أيار، حيث

غانت القيادة تماماً، وبدت منطوية على

ذاتها في المقاطعة، من دون أي مبادرة

سياسيّة أو حتى حضور إعلامي.

والأسوأ أنها واصلت التنسيق الأمنى متع

لم يُفاجأ كثيرون من الليبيين بالإخفاق والقشل الذى صاحب اجتماعات لجنة الـ75 في جنيف فلم يكن الفشل الأول ومؤكّد أن إخفاقات كتيرة ستليه، طألما تُشْدُث متَصدرو المشهد السياسي في البلاد بأرائهم وقناعاتهم الثي تأذم مصالحهم الضيقة، من دون الرغبة في التنازل عنها، يما بضمن الإتفاق على كلمة سواء قد تُنهي سنواتٍ من معاناة الليبيين، أو على الأقل للبدء بخطوة في الاتجاه المأمول. وقد اعتاد الليبيون هذه الإخفاقات، وهذه النتائج التي ارتبطت بحلقة مفاوضاتٍ لا تنتهى إلاّ لتبدأ من جديد، من دون تغيير يُذكر، باستثناء تنوع أماكن هذه المفاوضات بين دول وعواصم عربية وغربية، وأرقام تشير إلى عدد المفاوضات التي طُويت، فنجد برلين 1 وبراين 2 وكذلك جنيف 1 وجنيف 2

ما زالت عربة المفاوضات بين الليبيين

تتنقُّل غرباً وشرقاً، حاملة على متنها

ممثلين عن الشعب الذي لم يساهم في اختيارهم، بل ولا يعرف الآلية التج اختيروا بها ليمثلوه، واعتبرها من ضمرّ أمور يجب ألا يسأل عنها. وقد تبادل مندوبو الأمم المتحدة عملية الاختيان ابتداءً ببرناردينو ليون الذي أفضى اختياره بعد مخاض عسير إلى ولادة مجلس رئاسي بتسعة رؤوس، لم يكتب الأ لأربعة منها البقاء إلى أخر مشوار حياتها، فيما أثر الآخرون الاستقالة أو الجلوس على مقاعد المتفرجين ووصلت عملية اختيار أخرى قادتها مبعوثة الأمم المتحدة بالإنابة، ستبفان وليامز إلى احتيار 75 عضواً، قالت انهد يمثلون أطياف المجتمع الليبى السياسية والاجتماعية، وسيقودون حوّاراً ليساً لىنناً شاملاً، يعقد بناءً على مخرجات مؤتمر برلين الذي صدّق عليه مجلس الأمن (حسب تصريحاتها). وما سن برناردينو وستيفانى رحلة شاقة دفع ثمنها الليبيون، وتبادل على مساعدتهم مبعوثون من الأمم المتحدة، منهم من سبّب لـه الوضع الليبي تأزماً في حالته الصّحية، فأثر الاستّقالة، ومتَّهم من ساهم (تقصد أو دونه) في زيادة تأزم المشهد الليبي وتعقيده، ومنَّهم من اعتبر هذه المهمة محرد وظيفة تضيف الكثير إلى رصيده المادي وتغنى سيرته الذاتية. غادرت ستيفاني موقعهاً، وتركت لليبيين

أنتجت، في ما أنتجت، حكومة وطنية موحدة لفترة انتقالية، على أن تمهد هذه الحكومة لأنتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل. وما إنّ اختفت ستيفاني وغابت عن اجتماع جنيف، حتى أختفَّت معها تلك الأقنعة كل منهم في البحث عن نقاط الاختلاف. ورأى الليبيون كيف أن الـ75 قلوبهم شتًى، وكيف أنهم عجزوا عن إيجاد نقطة اتفاق بينهم، وتشبث كل منهم بما حُمّل به من خارج القاعة، حيث يبدو أن اختلاف الأطراف المتنافسة والفاعلة في المشهد الليبي قد ألقى ظلاله على الاحتماعات واتضّح أن المجتمعين في جنيف يمثلور أطرافأ متصارعة وغير مستعدة للتنازل وأن هدف كل تيار داخل تلك الاحتماعات تحقيق رغبات هذه الأطراف التي بمثلها حتى وإنْ أدّى ذلك إلى تعارضُها مع الهدف الرئيسي للأجتماع وهذا ما حدث، فالأطراف الممثلة لخليفة حفتر، على سبيل المشال، سعت إلى تمرير مقترح القاعدة الدستورية المؤقَّتة، آليّ للانتَّخابات، بما يسمح له من الانخراط في الانتخابات الرئاسية، من دون أز ضُطر إلى الاستقالة من الجيش، في سعى تيار آخر إلى وضع شروطٍ تمنع العسكريين وحملة الجنسيات الأجنبية من الترشُّح، إضافة إلى التلويح بمنع المتهمين في جرائم حرب أيضاً. أي إر خليفة حفتر هو محور الخلاف الرئيسي

من مختلف التمارات داخل هذه اللجن . وهناك أوجه اختلاف أخـرى، ولكنها ثانوية، ويمكن الاتفاق بشأنها. انتهت الأيام الثلاثة، وكذلك اليوم الإضاف الذي منحَّتهُ بعثة الأمم المتحَّدّة، مَن دورًّا أن تكون للمجهودات التي بذلت طوال هذه الأيام القدرة على تقريب وجهات النظر وتشبث كل طرف باقتراحاته. ولم تكن هناك نية حقيقية لتجاوز هذه الخلافات الأمر البذى جعل منسقة الأمم المتحدة ريزيدون زينيغيا، تعلن رسمياً ٰفشل هذه لإحتماعات. قالت: «بالتأكيد، سيصا للبيبون بخيبة الأمل، كانوا يتطلعو إلى حصول الفرصة في ممارسة حقوقهم الديمقراطية من طريق الإدلاء بأصواتهم في انتخابات رئاسية وبرلمانية في 4⁄



المبعوث الأممي الأسبق إلى ليبيا، برناردينو ليون (جلال مرشدب/الأناضول)

السيناريوهات المتشائمة لا تزاك

الوطن، وأكدوا في كلماتهم أمامها أنه ليس هناك من بد من الاتفاق وبالفعل، انتهت اجتماعاتهم إلى خريطة طريق، حاك استمرار عحز الأمم المتحدة عن معالحةالانسداد

مطروحةُ بقوة، في

يسمير/ كانون الأول. لم تكن خيبة الأمل الأولى والوحيدة، ولكنَّها أضيفت إلى صيد معتبر من أخواتها التي سبقتها، تساهم في معاناة هذا الشعّب، وتبعد عنه أمل الخروج من هذا النفق. لم تعكس الخلافات التي صاحبت انعقاد هنده الحلسات الإنقسامات السياسية القبلية والجهوية فقط، بل كان . للتدخلات الاقليمية والدولية دور بارز معظم نقاط الإختلاف، حيث سعت

عده الأطراف إلى تأييد التيار الذي ترى أنه سيخدم مصالحها الاستراتيجية، ولا سيما أنها تدرك جيداً أهمية هذه لانتخابات، حيث ستُمنح شريعة دعومة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وإن غياب تأثير هذه الأطّراف من خلال وكلَّائها فَيَّ الداخْل، وخصوصاً في لجنة الـ75، سيجتَّعلها خارجُ اللعبَّة أواخرُّ العام الحالي. وبالتالي، أصبح تدخل هذه الدول في الشان الليبي، وفي مختلف بلسات الموار، أمراً لا يحتاج إلى جهد خاص لمعرفته، حتى وصل إلى الدرجة الذي أصبحت فيه موافقة هذه الدول أمرأ

لا منّاص منه في نجاح أي اجتماع. أما الشارع الليبّي، فقد تأبع دون اهتمام جلسات من اختيروا لتمثيله، واستمع لى كلمات ومناكفات ذكرته بأن قعر الانهيار لا يزال عميقاً، وإن السيناريوهات لمتشائمة لا تزال مطروحة بقوة، في حال استمرار عجز الأمم المتحدة عن معالحة الانسداد الذي وصل إليه الحوار. وفي الوقت نفسه، اهتم ليبيون كثيرون متابعة تغريدات السفراء الغربيين المعتمدين في طرابلس، وخصوصاً السفير الأميركي، لأن الشعب يدرك تماماً أن هـؤلاء السفراء وحكوماتهم هم من ملكون القرار في ليبيا، وأن الشخصيات الجدلية التي سأقتها أقدار الأمم المتحدة لتقرير مصيره، ما هي إلا «كومبارس» اختبر لتكتمل فصول المسرحية، وأنهم دون شخصية دولية مثل ستيفاني، ودون تغريدة من سفير الولايات المتحدة، ودون تهديدات بعقوباتِ يمكن أن تمسّ حساباتهم المالية الخارجية، لا يمكنهم أن يفكروا في الوصول إلى حل. فهذا الوضع يعتبر مثاليأ لممارسة سطوتهم وسلطتهم على شعب شرّدته الحروب، وأنهكته المصاعب الاقتصادية والصحية،

حتى أصبح الخروج منها كحلم لن يحققه له متصدرو المشهد.

هك باتت إيران قوة نووية؟

والأحزاب تحمل الجيش إلى الحكم بيدين لا ترتجفان.

تراجعت في الأسابيع القليلة الماضية فرص التوصل سريعاً إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، بعدما طلبت طهران تأجيل الجولة السابعة والحاسمة من مفاوضات فيينا إلى ما بعد تسلّم إدارة الرئيس الجديد، إبراهيم رئيسي، مقاليد السلطة. في الأثناء، بدأت واشنطن تستعد لاحتمال فشل المفاوضات، مع تزايد قدرة إيران على التملُّص من العقوبات الأميركية، وفق تقارير تتحدّث عن ارتفاع صادراتها النفطية الى الصين بنسب كبيرة، منذ وصول إدارة بايدن إلى الحكم مطلع هذا العام (2021). لكنّ الأهم من ذلك كله، بروز احتمال أن تعيد إيران النظر في سيّاستها النووية، في ضوء تقارير غربية عن جناح في النظام الإيراني، يدفع باتجاه المجازفة باتخاذ الخطوة الحاسمة نحو امتلاك قنبلة نوويةً، ووضع العالم أمام أمر واقع، كما فعلت الهند وباكستان عام 1998 وكوريا الشمالية عام 2006، باعتبار أنّ ذلك فقط كفيلٌ بدفع الغرب إلى التخلي عن محاولات تقويض النظام والدخول في حوار معه على قاعدة القبولُ به. وقد أُلقى التقييم الذي أعلنته أخيراً الوكالة الدولِّية للطاقة الذرية بظلال من الشك بشأن جدوى التفاوض على إحياء اتفاق عام 2015 النووي، بعدما

اتخذت إيران خطواتٍ لصنع صفائح وقود معدنية من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%، الذي يمثل، بحُسب الوكالة، خطوةً مهمةً نحو إنتاج قنبلة نووية. لكن بغضُّ النظر عن الجدال الدائر بشأن فرص إحياء الاتفاق النووي ونيات إيران في هذا الخصوص، صار واضحاً أنّ إيران باتت تمتلك المعرفة اللّازمة لصناعة قنَّلة نووية، وأنَّ المسألة لم تعد حول ما إذا كانت ستصبح قوة نووية، بل حول متى ستصبح قوة نووية، وهو ما تقرّبه واشنطن بتأكيدها أنّ الغرض من اتفاق 2015 في حال العودة إليه، تأخير قدرة إيران على امتلاك السلاح النووي من بضعة أشهر لى سنة. وفيما قد تضطر الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، إلى التعايش مع إبران نووية، كما فعلت مع كوريا الشمالية، فإنّ تداعَّيات ذلك على الإقليم ستكون كبيرة. وفيما تبدو إسرائيل الطرف الأكثر إظهاراً للجزع، كما مقاومة إمكانية امتلاك إيران الخيار النووي، إلّا أنّها بعكس المعلن لن تكون الأكثر تأثّراً به، فأقصى ما تحسره إسرائيل هنا هو كسر احتكارها السلاح النووي. أما بشأن شعورها بالتهديد من امتلاك إيران سلاحاً نووياً، ففيه كثير من البالغة والكلام المرسل. وعلى الرغم من التهديدات الجوفاء، بإزالة إسرائيل من الوجود، التي استنفدت الغرض منها مع انقضاء أيام رئيس إيران الأسبق، محمود أحمدى نجاد، وإثمار المفاوضات السرية مع الأميركيين اتفاقاً عام 2013، فالحقيقة التي لا تحتاج إلى برهان، أنّ إسرائيل، بامتلاكها أكثر من 300 رأس نووي، هي من يملك القدرة على إزالة إيران عن الخريطة، وليس العكس، هذا إذا قبلنا أصلاً بإمكانية حصول صدام شامل بين الطرفين، في ظلّ تركيزهما كلياً على تحطيم العرب، فإيران مستغرقة بإخضاع المشرق العربي من بغداد إلى بيروت، ومن دمشق إلى صنعاء، وقد أسدت لإسرائيل صنيعاً عظيماً بتفكيك دوله ومنع نهوضه، باعتبار أنّ ذلك يمثّل التهديد الأكبر لها. إسرائيل منشغلة كلياً في إخضاع الفلسطينيين، ومنع أيّ إمكانية لإقامة دولة مستقلة خاصة بهم على أيّ شبر من أَرض فلسطين، باعتبار أنّ ذلك يمثل التهديد الأكبر لوجودها. في الأثناء، قد يحصل اشتباك هنا أو تداخل هناك، فيما يسعى كلُّ

طرفِ إلى مدّ نفوذه، لكنّ ذلك إذا حدث يبقى ضمن الحدود «المقبولة». باكستان تملك قنبلتها النووية، ولن تتأثر كثيراً بامتلاك إيران واحدة. أما تركيا، فتعمل بهدوء، منذ بعض الوقت، على امتلاك المعرفة النووية الخاصة بها أيضاً، وهي

لن تقبل حتماً أن تبقى خارج النادى النووى، إذا انضمت إيران إليه. يبقى العرب الأكثر تأثَّراً باحتمال امتلاك إيران قنبلة نووية، إنَّما الأقل حيلة تجاهه، فالاستراتيجية العربية لا تخرج عن حدود مراقية مفاوضات فيبنا بانتظار نتائجها، اتفاقاً أو اختلافاً، ومحاولة احتواء تداعياتها. جزء منهم يتوهم بإمكانية الاعتماد على وعد أميركي بمنع حيازة إيران قنبلة نووية، أما الأكثر بؤساً بينهم، فيتوهم بإمكانية الاحتماء من القنبلة الإيرانية بالقنبلة الإسرائيلية.

سورية... ثورة المستحيك أيضاً وأيضاً

علي العبدالله

ركّزت معظم التقويمات التى كتبها مثقفو المعارضة السورية وناشطوها عن أسباب فشل الثورة السورية في تحقيق أهدافها على العامل الذاتي، عفويّة التحرّك الثوري وهشاشة بنيته التنظيمية؛ فشل المعارضة التقليدية في ملء فراغ القيادة وتقديم تصور سياسيّ موجّه ودافع نحو التماسك والتطور والتوسع؛ وسقوطها في شباك الدول المموّلة. لم تلتفت هذه التقويمّات إلى العامل الموضوعي المرتبط بشكل رئيس بطبيعة الآجتماع السوري، ومكوناته القومية والدينية والمذهبية والاحتماعية، والتباينات القائمة بينها، وعدم إيلاء أحزاب المعارضة التقليدية، طوال نضالها السياسي، أي اهتمام بهذه المكونات، وغيابها التآم عن تصوراتها للتغيير المنشود، حيث كان يجب وضع استهدافها في قلب خطة العمل التنظيمي، كي تكون جزءاً من معادلة النضال السيّاسّي، وحاضنة لقوى التغيير الديمقراطي، ما جعلها، المكوّنات، تتحرّك على خلفية تباين المنطلقات والمواقف وتصوراتها لذواتها ومصالحها، فلكل مكوّن شكواه وسردياته وتطلعاته ووزنه المحلى وعلاقاته الإقليمية والدولية. وهذا أضعف الثورة وأفقدها وحدة الموقف وتناسقه،

وترابط التحرّكات وتكاملها. نطلقت أحرزاب المعارضة التقليدية في تعاطيها مع الواقع السياسي والاجتماعي السوري من تصوراتٍ ذات بعد واحد؛ حيثً اعتبر آلإسلاميون السوريين مسلمين؛ واعتبرهم القوميون عرباً، من دون أن يلتفتوا إلى بقية «التضاريس البشرية» ودورها في تشكيل القناعات والمواقف، وما يمكن أن تضفيه على طبيعة الوطن والهوية الوطنية من تعقيدات، وما تفرزه من عقبات، فالهوية مركّبة ومتحرّكة، والسمتان المذكورتان لا تستغرقان كل أبعاد الهوية السورية؛ فليس كل السوريين مسلمين، حيث هناك مسيحيون، ولا كلهم عرباً، حیث هناك كرد وتركمان وشیشان وشيركس وكلدان وأشيوريون وأرمن، إلى جانب العرب، وليس ثمّة اتفاق عام على طبيعة الهوية السورية والتوافق عليها بين هذه المكونات.

كانت الأحزاب التقليدية قد عملت على تشكيل أطر تنظيميةٍ مبنيةٍ على أسس

فكرية وسياسية عبر استقطاب أفراد من الفئات الاجتماعية المتوسطة والعليا، أفراد متعلمون وذوو مكانة جيدة فى الهرم الاجتماعي، ووضعهم في دائرة علاقاتِ هرميةٍ خاصة وتلقينهم مبادئ سياسية وتغذية تطلعاتهم الشخصية باعتبارهم بؤر حداثة وتقدّم، مختلفة عن المجتمعات التى ينتمون إليها ومتميزة عنها؛ فتشكّلت مكونات اجتماعية جديدة موازية للمكونات الأصلية منفصلة، ومترفعة عنها على خلفية اعتبارها بؤرأ للجهل والتخلف. ما جعل العمل مع الناس والالتحام بهم في مجتمعاتهم الأصلية ثقيلاً على نفوس الكوادر الحزبية التي تعتّبره ردّة إلى الجهل والتخلف، وكرّسّ عدم ثقة ونظرة سلبية متبادلة.

لم تسع هذه الأحزاب إلى معرفة مجتمعاتها وطبيعة مكؤناتها القومية والدينية والمذهبية معرفة دقيقة وتفصيلية لمعرفة بناها الذهنية والأخلاقية وطبيعة تطلعاتها وإمكاناتها وتحديد المداخل المناسبة للتعاطى معها، ومد شبكاتها التنظيمية بينها، وجذب أعداد وازنة منها إلى ساحة النضال السياسي المباشر، واستقطاب قطاعات أخرى، أوسع، كحاضنة احتماعية للتغيير، حيث بقيت معرفتهم يها عامةً وسطحية، ويقيت الهوّة بينهماً واسعة والمفاصلة راسخة، ما أبقاها نخبوية وهامشية. ظهرت هذه المحصلة واضحة وصادمة عند انفجار ثورة الحرية والكرامة، حيث وجيدت هنذه الأحيزات نفسها غير قادرة على التواصل مع جموع المتظاهرين وقيادتهم الميدانية، لأنها لا تعرفهم، وأنها غُير قادرة على لعب دور ايجابي إلى جانبهم، والتأثير فيهم وتوجيه تحرّكاتهم، فتحرّكت باسم الثورة، لكن بعيداً عن قواها الحقيقية وفعالياتها العملية.

وقد كشفت تطورات الثورة وتداعياتها الأنية والطويلة عن هذا الخلل بقسوة ومرارة، حين رفض الكرد في بدايات الثورة دخول الجيش الحر إلى مناطقهم، تجلَّى ذلك بوضوح في تصدّيهم لمحاولة هذا الجيش السيطرة على مدينة رأس العين وإفشالها بالقوة. وتعمّقت الفجوة أكثر بعد تشكيل الكانتونات الكردية، وقيام الإدارة الذاتية، بصدور مواقف عربية رافضة، وبتشكيل أطر سياسية على أساس قومى عربى في منطقة شرق الفرات تحديداً، تعبيراً عن

رفضها الاعتراف بوجود أساس واقعي للمطالب الكردية، وشُعطنة مواقفٌ الكردّ باعتبار الدعوة إلى دولة اتحادية دعوة إلى الانفصال، علماً أن الدولة الاتحادية لا تتناقض مع وحدة سورية أرضاً وشعباً، ووقوف غالبية المسيحيين والشيعة مع النظام، والموحّدين الدروز على الحياد، مع الإشبارة إلى تنامي نزعة الخصوصية والتميز بينهم، والتطلّع إلى تشكيل كيان سياسي خاص بهم في محافظة السويداء على شاكلة الإدارة الذاتية شرق الفرات.

واقع الحال أن ظاهرة التنافر والرفض المتبادلبين مكؤنات المجتمع السوري ليست جديدة، ولها سوابق مؤلمة، إن على الصعيد الديني والمذهبي، حيث دار صراع عنيف بِينِ أَبِنَاء المذاهِتِ المختلفة، سنَّة، شيعة، علويين، دروز، إسماعيليين، وداخل كل مذهب، أو على الصعيد القومي بين العرب والكرد، وبين العرب والسريان الأشوريين، أو بين الكرد والسريان الأشوريين. صراعات على العقيدة والشرعية والتاريخ والحقوق. ففكى الفضّاء الإسلامي، وتحت سقفه العقائدي، طُرِحت اجتهادات، ونشأت مذاهب فقهية تُحوّلت، مع مرور الوقت، إلى طوائف دينية، طائفة كتدرة، أهل السنة والجماعة، أو السنَّة، وطوائف أصغر، ليست متساوية في الحجم، شيعة، علويين، دروز، إسماعيليين .. إلخ، ترتب على مواقفها من بعضها، ومن الأحداث، قيام أحزاب سياسية، بالمعنى الذي أخذته الكلمة في الحَضارة الإسلامية: أيّ الولاء لشخص أق موقف، وإنفُجار صراعًاتُ عنيفةٍ ودامِّيةً بينها، عمُّقت الخلافات الفقهية، وكرّست انقسامات أفقية وعمودية في الاجتماع الإسلامي، كل هذا أفرز قراءاتِ مختلفة ومتناقضة لأحداث التاريخ وتداعياتها: روايات، وأحكام دينية وأخُلَّاقية، مشاعر وعواطف متضاربة وأحقاد وعداوات، بُقيتُ ساريةً في ثنايا التاريخ الإسلامي، يُضاف إليها في كل جيل تفصيلٌ حديدُ أو رواية جديدة مشوّهة لحدث قديم. تراكمات متواترة، بحيث غدا لدى كل منها رواية خاصة بها عن المذاهب والطوائف الأخرى تُشيطنها، وتجعلها في موقع الخارج على العقيدة، والسبب المباشر لكل المشكلات والصراعات والأخطاء التي شهدها التاريخ

الإسلامي، وأصبح كل مذهب منها أو طائفة أو جماعة صغيرة شخصاً اعتباريّاً

انطلقت أحزات المعارضة التقليدية في تعاطيها مع الواقع السياسي والاجتماعي السوري من تصورات ذات بعد واحد

ظاهرة التنافر والرفض المتبادك بيث مكوّنات المجتمع السورب ليست حديدة، ولها سوالق مؤلمة

ىرى فى ذاته معبِّراً عن الإسلام، مع أنه نشأ بعد وقاة الرسول (عليه الصلاة والسلام) . تعقود، وأن التمذهب به ليس من أصولٍ الدين أو العقيدة. ونال المذهب السنّي غلبةً كونه ظل المذهب الرسمى للإمبراطورية الإسلامية في معظم مراحلها، وغدا الأكثرية العددية، منا جعله يعتبر نفسه الممثل الشرعي للإسلام، والمذاهب/ الطوائف الأخرى خوارج عليه، مع أنها لم تخرج على أصول العقيدة الإسلامية التي حدثت بثلاثة أسس: الألوهية، الرسالة، المتعاد/ يوم الحساب أو القيامة، وأن الاختلافات

وقد أدّى نشوء الدول الوطنية، وظهور الفكرة القومية وانتشارها، وبروز الأفكار الحديثة: العلمانية والاشتراكية وتبنى أسس حديثة للدولة، أسس دستورية

الأخرى اجتهادات قد تكون صحيحة أو

خاطئة، لكنها لا تُخرج أصحابها من الدين

وقانونية، إلى زيادة عوامل الفرقة والانقسام، حيث تحمّس أبناء المذاهب السلامية الصغيرة للقومية، والعلمانية، والديمقراطية، والاشتراكية، والشيوعية، مدخلاً لتغيير توازن القوى بين المذاهب وتحقيق مساواة في الحقوق والواجبات مع الأكثرية السنية، بينما لم تنظر الأكثرية السنَّدة، لاعتدارات عقائدية ومصلحية، إلى هذه التحولات والتطورات بعين الرضاء فقد رأت في تبنيها حطّاً من قدر الإسلام وخفضاً في مكانته، فالإسلام في نظرها متفوّق ثقافيًا وسياسيًا، وهو أكبر من القوميات، والأنتماء إليه يتجاوز الأوطان، فالأمة الإسلامية وأحدةٌ موحدة. كما أدّى التمايز والوعى القومى إلى انفجار صراعات مفاهيمية وحقوقية بين مكوّنات الشعب السوري، العرب والكرد والسريان الآشوريين، على خلفية تباين الهوبات، وإلى بروز برامج سياسية قومية ودعوات إِلَى صياغة عقد اجتماعي جديد، يلحظ

التباينات ويستجيب لمقتضياتها.

لم تنجح الدولة الوطنية السورية الأولى، دولة الاستقلال، في جسر الهوة بين مواقف مكوناتها الدينية والمذهبية، فضلاً عن القومية والإثنية، فبقى الاندماج الوطني هشًا وعرضة للاهتزاز والتفكُّكُ عند أي تحدُّ، والاستقرار مرهوناً بقوة السلطة وقدرتها على ضبط الحراك الاجتماعي والسياسى أكثر من ارتباطه بالتماسكَ الذاتي، وزاد الطين بلّة اعتماد نظام «البعث» سياسة «فرّق تسد» عبر تغذية الانقسامات العمودية الحادة القائمة والعمل على تكريسها، باعتماد سياسة التمييزين المكونات والمناطق، وتعميقها، عبر زرع الشقاق بينها وتخويفها بعضها من بعض، وتبنى ما سميت سياسة حماية الأقليات والتأسيس لاصطفافات مذهبية محلية، تتضافر مع أخرى إقليمية ودولية وتستقوى بها. وقد فاقم الوضع استمرار الأحزاب التقليدية على مواقفها السياسية القديمة، واستمرار تغاضيها عن التعدُّد القومى والديني والمذهبي؛ وتجاهل خصوصيات مكوناته، وأسباب نقمة كل منها على السلطة، والبحث عن حلَّ لتجسير الفجوة بينها، أساسه الإقرار بوجود التعدّد وتباينات المصالح والتطلعات، والتوافق على حل وسط أو قاسم مشترك.

عن التعويضات وإجهاض العدالة الانتقالية في تونس

سالم لبيض

بيدو أن خطبة رئيس مجلس شبوري حركة النهضة (التونسية)، عبد الكريم الهاروني، مطلع شهر يوليو/ تموز الجاري، في رهط من الإسلاميين الغاضبين المتجمهرين في ساحة القصبة الحكومية في العاصمة، وُدعا فيها رئيس الحكومة، هشّام المشيشي، بلغة مشحونة بالتهديد والوعيد، إلى تفعيل صندوق الكرامة الذي أقرّته حكومة يوسف الشاهد قبل خمس سنوات، تنفيذاً لما ورد بقانون العدالة الانتقالية عدد 53 لسنة 2013، وذلك قبل يوم 25 يوليو/ تموز الجاري، المتزامن مع ذكرى عيد الجمهورية، يبدو أن تلك الخطبة أنتجت حركة احتجاجية – افتراضية حادّة وعامة من مختلف الشرائح الاجتماعية والنخبوية، ضدّ حركة النهضة، الإسلامية، بلغت حدّ الدعوة إلى اعتماد ذلك التاريخ سوعداً للنزول إلى الشوارع، وإسقاط الحزب الإسلامي من الحكم، وتغيير النظام

السياسي برمّتة. وقد أسند ذلك الفعل الاحتجاجي بيانات الأحزاب السياسية والكتل البرلمانية من حلفاء «النهضة» في الحكم ومعارضيها، وردود أفعالهم الراقضة والمنددة بدعوة الهارونى تفعيل صندوق الكرامة الذي سعمكن تشطاء الحركة الإسلامية من مبالغ مالية، أشيع لدى الرأي العام بأنها ستكون في حدود ثلاثة اَلاف مليون دينار، بناء على طريقة احتساب محدّدة، لجبر أضرار 29950 من الضحايا، أغلبهم من الإسلاميين، وفق التقرير الختامي الشامل

لهيئة الحقيقة والكرامة. ومن أسباب انتشار خطبة الهاروني، وهو الرجل الثاني في حركة النهضة بُعدُّ راَّشدٌ الغنوشي، في فيسبوك ويوتيوب، والتداول في شائنها وتقاش مضامينها في الوسائل الإعلامية المحلية والمنتديات الشعبية على نطاق واسع، طابعها الاستفزازي ومنزع التحدي والصلف تجاه الحكومة ورئيسها، ومحاولة ابتزازه لخدمة شأن حُزْبِيٍّ صرف. ولم يتردُّدُ الـهارونـي فيً مخاطبة المتجمهرين المعتصمين في ساحة القصبة بأنه «واحد منهم» وفق قوله، مؤكّدا على انتمائهم الحزبي الإسلامي

الشامل المُتَعدِّد الآنتماءات، إذ لم يشارك في هذا التحرّك ضحايا أخرون للأستبداد من أنصار تيارات سياسية يسارية وقومية عربية وليبرالية ونشطاء منظمات نقاسة كبرى، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، وحقوقية على غرار الرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ممن تعرّضوا للقمع والاضطهاد والتعذيب والانتهاك والقتل والتصفية على خلفية الهوية السياسية، والموقف المعارض لنظامى الرئيسين الراحلين، الحبيب بورقيبة وزيّن العابدين بن على. فضلاً عن أن الفصل 11 من قانون العدالة الانتقالية عدد 53 لسنة 2013 ينصّ على أن «جبر ضرر ضحايا الانتهاكات حق يكفله القانون، والدولة مسؤولة عن توفير أشكال الجبر الكافي والفعال بما يتناسب مع جسامة الانتهاكَ ووضعية كل ضحية، على أن يؤخذ بعين الاعتبار الإمكانات المتوفرة لدى الدولة عند التنفيذ»، الأمر الذي تجاهلته حركة النهضة بإصرارها على تفعيل صندوق الكرامة في هذا الظرف المالي الصعب الذي تمرّبه الدولة التونسية. وتحتاج «النهضة»، وهي الحركة الإسلامية الكبرى في تونس، ونخبها القيادية التي انطلقت في حملة اتصالية وإعلامية موازية ومضادّة، إلى جهد كاسح واستثنائي لإقناع المواطن التونسي بأن مطلب الهاروني لا يمثل دعوة غنائمية نهمة، في واقع يشعر فيه هذا المواطن بالغبن والقهر وألهزيمة أمام وباء كورونا المتفشّى في مختلف أرياف تونس وقراها ومدنهآ وحواضرها وأحيائها وشوارعها وأزقتها ومستشفياتها التي تفوح منها رائحة الموت والماتم. وتعيش الدولة أزمة مالية غير مسبوقة، قد تؤدي إلى عجز في

منكوبة وبائياً، تحتاج إلى التدخلات الإنسانية والمساعدات السريعة. وتعترض جهود النهضاويين من أجل تنقية صورتهم مما علق بها من شوائب غنائمية صعوباتٌ لا يمكن تخطّيها بسهولة، فيردّد تونسيون أنهم استفادوا أيما استفادة من الثورة التونسية، وورثوا نظام بن علي وحزبه التجمع الدستوري

خلاص الديون المتفاقمة وسيداد الأحُّور،

ما دفع دولاً كثيرة إلى اعتبار تونس دولة

الديمقراطي في المجالات كافة، سب النهضاوي، ونافياً عنهم البعد الوطني الاقتصادية والمآلية منها. كتب المؤرخ الهادي التيمومي في الجزء الثاني من كتابه موسوعة الرَّبيع العربي في تونس 2010-2002 (منشورات دار محمد علي)، قائلاً «استقال يوم 27 جويلية 2012 وزير المالية، حسين الديماسي، السباب تخصّ إسراف الحكومة في النفقات وُخاصة التعويضات لمناضلي حركة النهضة، وهي تعويضات مكلفة جداً لميزانية الدولة». وفي السياق ذاته، صرّح أبو يعرب المرزوقي، أستاذ الفلسفة فى الجامعة التونسية والنائب السابق عن حركة النهضة في المجلس الوطني التأسيسي ومستشار رئيس الحكومة آلأسبق حمادي الجبالى، يُومَ 7 مارس/ آذار 2013، لصحيفة الشروق التونسية، عشية تقديم استقالته، قائلاً «الحكم زمن الترويكا تحوّل إلى توزيع مغانم على الأقارب والأصحاب والأحباب من دون اعتبار لمبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب»، مؤكّداً ما ذكره القياديّ النهضاوي، عبد الفتاح مورو، يوم 24 فبراير/ شباط 2012 لصحيفة حقائق، أن «من بين وزراء حمادي الجبالي أشخاصً قدراتهم محدودة وقع اختيارهم فقط للولاء، ومنهم من دخل للعمل لأول مرة، وذلك في منصب وزير وهناك من لم يعمل في حياته، ولو يوماً واحداً وأول مرّة يعمل في حياته يتولى منصب وزير».

سابق الإسلاميون في تونس الزمن منذ سنة 2011، من خلال أغلبيتهم القارّة في المجالس التشريعية وتوليهم الحكومات أو المشاركة فيها أو إسنادها، بسن قوانين العدالة الانتقالية ومختلف نصوصها الترتيبية، ويستثنى من ذلك المرسوم عدد 1 لسنة 2011 المتعلق بالعفو العام الذي وقعه الوزير الأول الأسبق محمد الغنوشي. ومن أهم تلك التشريعات القانون عدد 4 لسنة 2012 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي، والأمر عدد 833 لسنة 2012 في كيفية تطبيق أحكام ذلك القانون، والأمـر عدد 3256 لسنة 2012 المتعلق تضبط إجراءات العودة إلى العمل وتسوية الوضعية الإداريـة لـلأعوان العموميين المنتفعين بالعفو العام. لقد مكّنت تلك

النصوص كل الإسلاميين النهضاويين

تعترض جهود النهضاويين من أجك تنقية صورتهم مما علق بها من شوائب غنائمية صعوبات لا يمكن تخطّيها بسهولة

والسلفيين، بمن في ذلك من شارك في عملية سليمان الإرهابية سنة 2007، منَّ التمتع بالعفو العام ومبدأي العودة إلى العمل أو الانتداب المباشر في الوظيفة العمومية. وتمتع العائدون بما يسمى إعادة بناء المسار المهني، أي الحصول على كل الرتب والترقيات المهنية خلال فترة طردهم التي دامت في أغلبها 20 سنة 2011-1991، وأن تتولى الدولة مساهمتهم في صناديق التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما مكنهم من أجور في مستوى بقية زملائهم المباشرين، والحصول على منحة

تقاعد بالمستوى نفسه. بالتوازي مع هذا المسار الذي اعتمدته حركة النهضةَ في حلّ مشكلات مناضليها وأنصارها بإدماجهم في مؤسسات الدولة التونسية، وتمكينهم مّن مواقع قيادية حساسة، كانت لها كلفتها المالية العالية، فتحت الحركة الإسلامية قنوات حوار مع رجال النظام القديم، متجاهلة مبدأي الأعتراف والاعتذار، وفي مقدمتهم الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي الذي التقى رئيس حركة النهضة راشتد الغنوشي بباريس صيف سنة 2013، واتفقا على تقاسم السلطة على أرضية عدم تصويت النهضة لقانون تحصين الثورة وعدم

إدراج بند في الدستور يحدّ من سن رُئيس الجمهورية. والحال أن السبسي هو من أبرز المشمولين بالعدالة الانتقالية لتوليه إدارة الأمن الوطنى 1963-1965 ثم وزارة الداخلية 1965 - 1969. وقد عرفت تلك الفترة انتهاكات كبيرة شملت شرائح سياسية يوسفية ويسارية وقومية عربية وطلابية ونقابية، ولترأسه البرلمان التونسى سنة 1991 تحت سلطة بن علي المشمولة بدورها بالعدالة الانتقالية. ثمّ صوّت النهضاويون في البرلمان سنة 2017 لصالح قانون المصالحة الإدارية الذى اقترحته رئاسة الجمهورية، ومكّن رجالاً كثيرين من المنظومة القديمة المعنيين بالعدالة الانتقالية ممن علقت بهم تهم فساد ونهب المال العام وتجاوزات السلطة من عفو تمنحه المحاكم التونسية التي كانت أدانتهم في وقت سابق. وكذلك كانّ الأمر مع أخر أمين عام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي، محمد الغرياني، قبل حله بحكم قضائي سنة 2011، الذي انتدبه رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، مستشاراً خاصًاً لديه. ولقد كانت حركة النهضة تعلم أن حلفاءها الدستوريين الذين ساعدتهم على العودة إلى الحياة السياسية، وتقاسمت معهم الحكم منذ سنة 2015، لم يعترفوا بجرائم حزبهم الدستوري الاشتراكي أو التجمعي، ولم يقرّوا بالأنتهاكات آلتي مورست زمن حكمهم، ولم يعتذروا على ذلك، مرسّخة الفكرة السائدة بأن مسار العدالة الانتقالية انتهى غنيمة نهضوية لا أكثر. أما العدالة الانتقالية، بما هي اعتراف واعتذار وإصلاح وإدماج ورد اعتبار وإنصاف لكُل من مورس ضده الانتهاك، فرداً كان أم جماعة أم جهة، وحُرم من الحياة الكريمة، فإن ذلك كله قد تحوّل إلى مجرّد شعار، وإلى تقرير ضخم أصدرته هيئة الحقيقة والكرامة بانتهاء أشغالها سنة 2018 لينشر في موقع الرائد الرسمي التونسي، يحتاج هو بدوره إلى التصويب التاريخي الذي سيتولاه مؤرّخو الجامعة التونسية النزهاء بعد أن تبيّنت في كثيرٍ من تفاصيله رؤى الإسلام السياستي وتمثلاته غير المحايدة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)



تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير حسام كنفاني • مدير التحرير ارنست خوري المدير الفني إميك منعم السياسة جمانة فرحات الاقتصاد مصطفہ عبد السلام - الثقافة نجوان درویش - منوعات لياك حداد 🔳 الراب معن البياري 🔳 المجتمع يوسف حاج علي 🔳 الرياضة نبيك التليلي • تحقيقات محمد عزام • مراسلون نزار قنديك

المكاتب ■ المكتب الرئيس*ي، لندن* Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY Tel: 00442071480366 مكتب الدوحة الحوحة_الحفنة_برج الفردان_الطابق العاشر_ هاتف: 0097440190600

■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads